المحسوسات عندنا فلا بد من تغاير القوتين بحسب الذات قلنا قد يعود ما ذكرتم من
الاختلاف بالمشاهدة وعدمها الى ملاحظة النفس وعدمها بان تكون الصور مرتسمة
في قوة واحدة فتارة تلتفت النفس اليها فتشاهدها وتارة تعرض عنها فلا تشاهدها الثالثة
من تلك القوى القوة الوهمية وهي التي تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالصور المحسوسة
كالعداوة الجزئية التي تدركها الشاة من الذئب فتهرب منه والمحبة الجزئية التي تدركها السخلة
من امها فتميل اليها فان هذه المعاني لا بد لها من قوة مدركة سوى الناطقة قالوا وهي التي تحكم بان
هذا الاصفر هو هذا الحلو ويتجه عليه ان النسبة التي بينهما وان كانت معنى جزئيا مدركا للقوة الوهمية
الا ان طرفيها محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن
من الحكم عليها فلا يجوز ان يكون الحكم المذكور للقوة الوهمية ولا للحس المشترك الرابعة منها القوة
الحافظة وهي الحافظة للمعاني التي تدركها القوة الوهمية كالخزانة لها ونسبتها الى الوهمية نسبة الخيال الى الحس
المشترك كما سمعت في انتهائها بما ذكرناه الخامسة القوة المتخيلة وهي القوة التي تتصرف في الصور
المحسوسة والمعاني الجزئية المنتزعة منها وتصرفها فيها بالتركيب تارة والتفصيل اخرى مثل
انسان ذي راسين وانسان عديم الراس وحيوان نصفه انسان ونصفه فرس وهذا التصرف
غير ثابت لسائر الحواس والقوى فهو لقوة اخرى وهذه القوة اذا استعملها العقل في مدركاتها
بضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت مفكرة كما انها اذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا
سميت متخيلة فان قيل كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا
لها اجيب بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية
هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها واستعمال ما هو آلة فيها بل لها تسلط على
مدركات العاقلة فينازعها فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها فمن تسخرها للقوة العقلية
بحيث صارت مطواعة لها فقد فاز فوزا عظيما ولهم في هذا النوع الثاني ابحاث الاول عرف
وجود هذه القوى الخمس الباطنة بتعدد الافعال الخمسة التي هي ادراك المحسوسات وادراك
المعاني الجزئية المتعلقة بها وحفظها والتصرف فيها لما تعددت ولا يصدر عن الواحد الا الواحد وذكر
ما فيه من الفساد ثم ان سلمنا صحته قلنا لم لا يجوز ان يكون القوة واحدة والآلات متعددة
الشرايط فتصدر تلك الافعال عنها بحسب تعددها كما جوزتم في مواضع اخرى الثاني محل الحس
المشترك والخيال هو البطن الاول من الدماغ المنقسم الى بطون ثلثة اعظمها الاول ثم الثالث واما الثاني
فهو كمنفذ فيما بينهما مثل دودة على شكل الدودة فالحس المشترك في مقدمه اي مقدمة البطن الاول
لتصادقه المحسوسات بالحواس الظاهرة اولا والخيال في مؤخره لانه خزانتها التي تحفظها
ومحل الوهمية والحافظة هو البطن الاخير منه والوهمية في مقدمه والحافظة في مؤخره على
قياس حال الحس المشترك والخيال في البطن الاول ومحل المتخيلة هو الدودة الحاصلة في وسط

الدماغ الموضوعة بين البطنين ليأخذ من هذه المحسوسات التي في احد جانبيها ومن هذه المعاني
الجزئية التي في الجانب الاخر فيتصرف بالتركيب والتفصيل فيما فيهما اي في البطنين الاول والاخير
من الصور والمشهور في الكتب المعول عليها ان المتخيلة في مقدم الدودة والوهمية في مؤخرها والحافظة
في مقدم البطن الاخير وليس في مؤخره شيء من هذه القوى اذ لا حارس هناك من الحواس فيكثر مصادماته
المؤدية الى الاختلال وانما عرف محالها المذكورة بالآفة فانه اذا انطرق الآفة الى محل من هذه المحال اختل
فعل القوة المخصوصة به دون غيرها اي دون فعل غيرها من افعال سائر القوى ولولا اختصاص كل
من هذه القوى بمحله لما كان الامر كذلك خاتمة لابحاث النوع الثاني وهي البحث الثالث اكثر الكلام
الذي نقلناه منهم في اثبات هذه القوى وتعددها وما بعده مبناه على نفي القادر المختار الموجد لجميع الاشياء ابتداء
بمجرد ارادته مبني على ان النفس الناطقة ليست مدركة للجزئيات كما اشرنا اليه في اثناء الكلام المنقول فلنتكلم
في ذلك فنقول المدرك لجميع اصناف الادراكات هو النفس لوجوه الاول ما ذكرناه من الحكم الكلي على الجزئي في مثل قولنا
زيد انسان وبكل جزئي على انه غير الاخر اي والحكم بسلب احد الجزئيين على الآخر كما في قولك زيد ليس بعمرو فلا بد من قوة تدرك
الكليات وجميع انواع الجزئيات من المحسوسات مشاهدة ومتخيلة والمعاني الجزئية متوهمة ومحفوظة ولا يجوز
ان يكون هذه القوة جسمانية اتفاقا فهي القوة العاقلة الثاني وجداني بلا شبهة اي واحد اسمع وابصر واجوع
واشبع وادرك المعقولات فالمدرك لذلك واحد وليس الا النفس الثالث ان النفس مدبرة للبدن بالعين فهو اي
النفس يتناول الانسان فاعل للجزئيات من الافعال التدبيرية ولا بد له فيها اي في كونه فاعلا للافعال الجزئية من ادراكها
للجزئيات الصادرة عنه اذ الراي الكلي نسبته الى الكل من آحاده ذلك الكلي واحدة فلا يصلح الراي الكلي لكونه مصدرا
للبعض دون البعض فالنفس مدركة للجزئيات وفي المباحث المشرقية هي مدبرة لبدن شخصي وتدبير الشيء الشخصي من
حيث هو كذلك الشخص يستحيل الا بعد العلم به من حيث هو هو فاذن هي مدركة للبدن الجزئي وللخصم القائل بان النفس لا تدرك
الجزئيات وجوه الاول نعلم ضرورة ان ادراك المبصرات حاصل للعين وادراك الاصوات للسمع وعلى هذا ادراك سائر
المحسوسات فانه حاصل للحواس المخصوصة وانكار ذلك مكابرة مصادمة للبديهة فلا يلتفت اليه الثاني آفة كل عضو
هو محل لقوة توجب آفة فعله الذي نسب اليه فلولا ان فعله حقيقة لما كان كذلك وهذا انما يظهر في الحواس الظاهرة واما في
الباطنة فيستعان بالتجارب الطبية من ان الآفة متى حدثت في مقدم البطن الاول اختل الاحساس دون تخيل المحسوسات
السابقة ومتى حدثت في مؤخره اختل التخيل دون الاحساس وهكذا الحال في سائر القوى الباطنة الثالث انا اذا ادركنا الكرة
الشخصي مثلا فلا بد اي لادراكنا اياها ان يرتسم في المدرك منها صورتها المتصور بمقدار مخصوص ووضع معين وحيز
لازم لها ومن المحال ارتسام ما له وضع وحيز فيما لا وضع ولا حيز له اعني النفس المجردة بل لا بد ان يكون ارتسامه في قوة جسمانية
الرابع اذا تصورنا مربعا مشخصا على مقدار مخصوص مجنحا بمربعين مشخصين على وضع معين هكذا 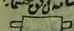
فانا نميز بين المربعات الثلثة ونشير الى وضع كل من الاخرين على انه هو من صاحبه واحد الجناحين عن يمين المجنح والآخر
عن يساره فلو كان محله اي محل ارتسام هذا المتصور هو النفس لزم كونه اي كون هذا المحل الذي هو النفس منقسما انقساما
في الكم وانه باطل لانها مجردة عن المادة فلا تقبل الانقسام المقداري والجواب عن وجوه الخصم ان شيئا من ذلك الذي ذكر لا ينفي